دراسة تؤكد على أهمية وضع استراتيجية للنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة

كتب/ منصور شايع

أكدت دراسة اقتصادية على أهمية وضع استراتيجية للنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة .. على أن تتضمن إستراتيجية ترويج وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.. وتوسيع قاعدة نشاط هذه المنشآت وتقديم الحوافز والاستثمارات في هذا القطاع وضرورة أخذ الدولة في الاعتبار قطاع المنشآت الصغيرة عند وضع سياساتها الاقتصادية والعمل على رفع مستوى الدخل والمعيشة لأكبر عدد من أصحاب المنشآت الصغيرة ، وحماية المنتجين في القطاع من المنافسة الخارجية وتوفير أماكن العمل والأراضي اللازمة لإقامة المنشآت بأسعار مدعومة .،

وأضافت الدراسة التي أعدها بنك التسليف التعاوني الزراعي أن البنك يسعى لتسويق إستراتيجية الدولة إلى المختصين والتي تخدم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة .. ونوهت بأن البنك يسعى لتبني إستراتيجية وذلك من خلال تبني فكرة إنشاء شركة ضمان قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كطرف ثالث لمشاركة الخاطر الائتمانية لهذا المنشآت على غرار مصر والأردن الناجحة على أن يتم التأسيس لهذه الشركة بمشاركة البنك وبقية البنوك وشركات التامين .....الخ .

مشددة على ضرورة توفير مدخلات الإنتاج بأسعار منافسة ومساعدة المنشآت على تسويق منتجاتهم بكافة السبل المتاحة وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالرخص والتأسيس والتسجيل للمنشآت وتشكيل هيئة ومؤسسات مساندة لها وكذا مساعدتها في توفير الجهات الاستشارية والمختصة بإعداد الدراسات والمعلومات والتدريب ومراعاة الاحتياجات التمويلية لهذه المنشآت وإيجاد المؤسسات والقنوات التي من خلالها يتم تقديم التمويلات اللازمة والكافية لضمان قيام المنشآت بممارسة أعمالها على الوجه المطلوب وعلى وجه الخصوص رأس المال العامل والتمويلات المتوسطة والطويلة الخاصة بالتوسع وتكاليف الأصول الإضافية للمنشآت .

لافتة إلى أن هذا القطاع يمثل ٩٧٪ من عدد الأعمال في البلدان العربية ويوفر نحو ٦٧٪ من فرص العمل ويسهم بنسبة ٥٥٪ من الناتج القومي (حسب إحصائيات جامعة الدول العربية .

وأشارت الدراسة إلى إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز بعدة خصائص ، فعلاوة على دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث تمثل جزء من قطاع الإنتاج في مختلف الدول النامية والمتقدمة وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها وعلى سبيل المثال تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند وقد أولتها دعما كبيرا أطلق علية بالابن المدلل للحكومة .

ومن مميزات هذه المشاريع سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها إلى رأسمال كبير وتكنولوجيا متطورة وقدرها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية والصناعات الاقتصادية المختلفة كما توفر فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة ولا تحتاج إلى عمالة مؤهلة بالدرجة الكبيرة مما يعزز في دورها بامتصاص البطالة غير المؤهلة التي يوجد منها شريحة كبيرة وخصوصا في الدول النامية وأيضا استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المتنوعة بدلا من تبذيرها في الاستهلاك كما أنها تعمل على تطوير وتنمية مهارات الحرف والأفراد ، وقدرة هذه المشاريع على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية الاستهلاكية الصغيرة والمتوسطة وسد جزء من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع مع استغلال الموارد الأولية المتاحة محليا لإنتاج سلع تامة الصنع .

إضافة إلى توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير . وتقوم هذه المشاريع بدور في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي وتمد احتياجات الصناعات الكبيرة بالمواد الأولية .

وتطرقت الدراسة إلى جملة من الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة .. أبرزها الصعوبات التسويقية والإدارية وذلك نتيجة لانخفاض الإمكانيات المالية المؤدية إلى ضعف الكفاءة التسويقية وعدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلكين بمنتجات وخدمات هذه المشاريع بالإضافة إلى عدم اتباع الأساليب العملية الحديثة للتسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم وجود أبحاث في مجال إدارة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين . أيضا عدم وجود حماية للمشاريع من المنتجات المنافسة ومن سياسة الإغراق للأسواق من المنتجات الخارجية التي تباع بأسعار أقل من المحلية وضعف إدارة المشاريع من حيث الخبرة والتخصص والتنظيم الإداري لمعالم سير العمل بالمشروعات . وأشارت الدراسة إلى عدد من الصعوبات الفنية والتمويلية التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

اعتماد (١,٥) مليار ريال لمشاريع الطرق بحضرموت

خاص/«الثورة الاقتصادي»

□ بلغ إجمالي الاعتمادات المرصودة لمشاريع الطرق بمحافظة حضرموت ملياراً و(٥٩٤) مليون ريال خلال العام الجاري ٢٠١١م.

وبحسب البرنامج الاستثماري فقد تم تخصيص (٢٥٠) مليون ريال لمشروع طريق رماة – مدينة الرئيس – مطار البديع بطول (٢٠٠) كيلو متر، كما تم اعتماد (٢٥٠) مليون ريال لمشروع طريق حجر – الضليعة الفرضة، بالإضافة إلى فرع الضليعة – عقبة بضة بطول (٢٥٣) كيلو متراً.

وتم اعتماد (١٢٠) مليون ريال لمشروع طريق الشحر – ريدة – المعارة بطول (١٠٠) كيلو متر، و(١١٧) مليون ريال لمشروع طريق وادي رخية – الخشعة – السهوة بطول (٩٠) كيلو متراً، بالإضافة إلى (١٢٠) مليون ريال لمشروع طريق رأس حرم – غيل بن يامين – العكدة بطول (٨٨) كيلو متراً.

كما شملت مشاريع الطرق بالمحافظة عدداً من مشاريع الطرق بالمديريات والعزل والقرى.

قطاع الخدمات يجتذب ٨ مشاريع جديدة بتكلفة ٣,٦ مليار ريال

خاص/ الثورة الاقتصادي

* .. اجتذب قطاع الخدمات ٨ مشاريع استثمارية جديدة خلال الربع الاول من العام الجاري ٢٠١١م.

وأوضحت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن رأس المال الاستثماري للمشاريع بلغ ٣ مليارات و ٦٠١ مليون ريال تمثل نحو ١٣,٤٪ من اجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة بالهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات خلال نفس الفترة.

وأشارت إلى أن الموجودات الثابتة للمشاريع بلغت مليارين و ٨٢٧ مليون ريال فيما يتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل لنحو ٣٦٥ عاملاً.

ارتفاع ميزانية البنك المركزي اليمني إلى ١٠٨ تريليون ريال

خاص/ الثورة

● كشف تقرير رسمي عن ارتفاع مجموع ميزانية البنك المركزي اليمني في نهاية فبراير ٢٠١١م، بمقدار ٢٨ مليار ريال، أو مانسبته ١,٥٪ وأظهر التقرير الصادر عن البنك المركزي اليمني، ارتفاع مجموع الميزانية إلى تريليون و٨٥٨ مليار ريال نهاية فبراير ٢٠١١م، وذلك من تريليون و٨٣٠ مليار ريال في شهر يناير ٢٠١١م.

الجدير بالذكر أن مجموع ميزانية البنك المركزي اليمني، كان في نهاية فبراير ٢٠١٠م تريليون و٨٤١ مليار ريال.

انخفاض الادخار المحلي إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩

خاص الثورة الاقتصادي

انخفض الادخار المحلي إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ١١٠٨ مليارات ريال عام ٢٠٠٧م محققاً معدل نمو سنوي سالب بلغ ١٤,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩م وذلك نتيجة تراجع الادخار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الادخار الخاص بمعدل سنوي١٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧ –٢٠٠٩م، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الادخار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة

كما ارتفعت قيمة الاستهلاك النهائي الكلي من ٤٠٣٦,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٦٢٢,١ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو مستوى متوسط بلغ ١٨,٧٪ وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٨,٥٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٩٢,٦٪ عام ٢٠٠٩م ويسهم الاستهلاك النهائي الكلي بحوالي ٨٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩, وأرجع تقرير رسمي نمو الاستهلاك النهائي الكلي خلال الفترة إلى ارتفاع كل من الاستهلاك النهائي الخاص والاستهلاك النهائي العام، حيث ارتفع حجم الاستهلاك النهائي الخاص من ٣٢٧٩ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٤٧٦٩,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩ محققاً معدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٩,٨٪ وبنسبة ٦٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط ذات الفترة . وفيما يتعلق بالاستهلاك النهائي العام ارتفعت قيمته من ٧٥٧,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٨٥٢,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م ليحقق معدل نمو سنوي بلغ ١٣,٩٪ ، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٤٪ خلال ذات الفترة.وأشار الى عدد من العوامل التي أدت إلى زيادة الاستهلاك الخاص خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩ ما يلي الزيادة الطبيعية في عدد السكان وانخفاض معدل التضخم جراء الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار عدد كبير من السلع و الخدمات المستوردة.أما زيادة الاستهلاك النهائي العام فيعزى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الجاري..

وتوقع تقرير حكومي أن يشهد هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٢٠١٠م –٢٠١٢م حدوث تغير محدود. حيث يتوقع أن ترتفع مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة ٢٠١٠–٢٠١٢م من ٨٤,٢٪ عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٨٥,٦٪ عام ٢٠١٢، فيما يتوقع انخفاض مساهمة قطاع النفط والغاز في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ١,٤ نقطة مئوية خلال الفترة نفسها لتصل إلى ١٤,٤٪ عام ٢٠٢٢.

وبحسب تحليل توقعات هيكل الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية، يلاحظ أن قطاع الخدمات استمر في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة متوقعة تصل إلى ٦٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة ٢٠١٠–٢٠١٢م، يليه قطاع الزراعة والغابات والصيد في المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة ١٢,٤٪ في المتوسط. ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قطاع الصناعة (ويشمل الصناعات الاستخراجية بدون النفط والغاز، الصناعة التحويلية، الكهرباء والمياه، البناء والتشييد) وبنسبة متوسطة تبلغ ١١,٤٪ خلال الفترة. ويرجع تواضع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة إلى مجموعة المعوقات الهيكلية والمستجدة التي يواجهها وفي مقدمتها تدني الاستثمارات الخاصة بسبب التحسن البطيء لمناخ الاستثمار. وتقليدية أساليب الإنتاج والتصنيع وضعف القدرة التنافسية للمنتجات وصعوبات التصدير والتسويق التي يواجهها. إضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير الصناعي.

وأكد تقرير صادر عن وزارة التخطيط أن الاقتصاد الكلي سيشهد خلال السنوات القادمة ٢٠١٠–٢٠١٢م، تطورات هيكلية تتمثل في تزايد المساهمة النسبية لأنشطة قطاع الخدمات، مع تصاعد أهمية أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق، وكذا تزايد أهمية أنشطة النقل والتخزين، الأمر الذي يدعم دور الخدمات الإنتاجية في تلبية احتياجات مشاريع الإنتاج المباشر في الزراعة والصناعة والتعدين، كما أن توقعات تغير الهيكل الصناعي لصالح الصناعة التحويلية تطور إيجابي يقلل من درجة الاعتماد على موارد الثروة الطبيعية القابلة للنفاذ، فضلاً عن إتاحة السبيل لزيادة الطاقة الاستيعابية من العمالة. في حين أن زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي تبشر بنتائج طيبة للاهتمام بهذا القطاع الذي يستوعب حوالي ٣١٪ من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الوطني.